

اجتماع الأحد المقبل لاستكمال صياغة الجدول الزمني للأولويات العمير: اتفاق نيابي - حكومي لعقد جلسة خاصة 12 ديسمبر لمناقشة القضية الإسكانية



د. علي العمير

وقانون الجزاء، والحضانة العائلية والخصانة الخاصة، وإنشاء مدينة الحرير. وبين أن جدلا حصل حول قانون الخدمة العسكرية وقانون الاحداث، مشيرا الى انه سيتم حسم هذا الامر في اجتماعات مقبلة. من جانبه، أكد عضو الفريق النائب سعود الحريجي ان «الفريق» اعترض على قانون التجنيد الالزامي، وطلبنا من الحكومة مشروعاً آخر يختلف عن المشروع الحال في المجلس متوقفا مناقشته في ابريل المقبل. وأشار الى اتفاق الفريق على عقد جلسة خاصة للقضية الإسكانية في 12 ديسمبر المقبل، كما تم الاتفاق على ان تزودنا الحكومة بتصورها حول القضية الإسكانية بتعلق بتشريعات مثل الرهن العقاري والمدن الإسكانية.

الوزير الأديبة بأن موعد الجلسة الخاصة للقضية الإسكانية في ديسمبر سيكون مناسباً ليتسنى للحكومة احاطة المجلس بما لديها من تضرر لمعالجة هذه القضية، على ان يتم استكمال تزويد المجلس بالتشريعات الإسكانية في شهر فبراير بحد أقصى. وأوضح ان الحكومة طلبت ادراج بعض المشاريع ضمن الأولويات رغم عدم احالتها، فطلبنا من الحكومة احالة هذه المشاريع ليتسنى تعميمها جدول الاولويات، ومنها الخطة السنوية 2013/2014، والاعلان عن المواد المتعلقة بصحة الانسان، وديوان حقوق الانسان، والسجل التجاري، وذكر العمير ان الفريق اعتمد اولوياته ومنها الخطط الاميري، والمعاملات الالكترونية، وتنظيم الوكالات التجارية، وهيئة الاتصالات،

أعلن رئيس فريق تحديد الأولويات النائب د.علي العمير عن اتفاق الفريق مع الحكومة على عقد جلسة خاصة لمناقشة القضية الإسكانية في 12 ديسمبر المقبل، مبينا ان الفريق سيعقد اجتماعاً آخر له الأحد المقبل لاستكمال صياغة الجدول الزمني للأولويات، على ان يعرض هذا التصور على مجلس الأمة للتصويت عليه. وذكر العمير في تصريح صحفي ان الفريق عقد اجتماعاً له بحضور وزراء الاعلام والسكان والتنمية الشيخ سلمان الحمود وسالم الأديبة ورولا دشنتي، وتمت مناقشة الاولويات التي اتضح ان بعضها مشترك، وتقرر استكمال صياغة الاولويات الأحد المقبل لتحديد الجدول الزمني. وأضاف ان الفريق يتباحث مع الحكومة حول القضية الإسكانية، وبلغنا

الكدري: «التشريعية» ناقشت «توحيد الدعوى العمومية»



د. عبد الكريم الكدري

عقدت اللجنة التشريعية بمجلس الأمة امس اجتماعها الثاني والذي ناقشت خلاله عدة موضوعات كان من أبرزها توحيد الدعوى العمومية. وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكدري في تصريح صحفي ان اللجنة وافقت على تشكيل فريق من اللجنة برئاسة النائب يعقوب الصانع وعضوية

عقدت اللجنة التشريعية بمجلس الأمة امس اجتماعها الثاني والذي ناقشت خلاله عدة موضوعات كان من أبرزها توحيد الدعوى العمومية. وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكدري في تصريح صحفي ان اللجنة وافقت على تشكيل فريق من اللجنة برئاسة النائب يعقوب الصانع وعضوية

«الداخلية والدفاع» ستستدعي الجراح لمناقشته في التعديلات على القانون الشمري: قانون التجنيد من أولويات دور الانعقاد الحالي ونشيد بقرار وزير الدفاع بإعادة العسكريين المسرحين



سلطان الشمري

على القانون القديم. وكشف الشمري ان الجراح ابلغه انه سيطرح على اللجنة عدة تعديلات أبرزها ان يشمل التجنيد بالإضافة الى الجيش، جميع مؤسسات الدولة المدنية التي تعاني من نقص، مشيراً الى ان اللجنة ستناقش جميع التعديلات المقترحة من الجراح وستتريث في ابداء موقفها النهائي عن التعديلات الجديدة، وذلك بعد دراستها من جميع النواحي الإيجابية والسلبية حتى يظهر القانون الجديد للتجنيد في حالة جديدة تصقل مهارات الشباب

أكّد مقرر لجنة الداخلية والدفاع النائب سلطان الشمري ان هناك توافقاً ثانياً حكومياً لجعل قانون التجنيد ضمن أولويات دور الانعقاد الحالي، مشيراً الى ان لجنة الداخلية والدفاع لن تستعمل اقرار القانون الجديد للتجنيد الا بعد دراسة مستفيضة وأخذ رأي المختصين وذلك لتلافي سلبيات القانون القديم. وأضاف الشمري ان اللجنة ستدعو نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح في الاجتماعات المقبلة لدراسة التعديلات

أكّد مقرر لجنة الداخلية والدفاع النائب سلطان الشمري ان هناك توافقاً ثانياً حكومياً لجعل قانون التجنيد ضمن أولويات دور الانعقاد الحالي، مشيراً الى ان لجنة الداخلية والدفاع لن تستعمل اقرار القانون الجديد للتجنيد الا بعد دراسة مستفيضة وأخذ رأي المختصين وذلك لتلافي سلبيات القانون القديم. وأضاف الشمري ان اللجنة ستدعو نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح في الاجتماعات المقبلة لدراسة التعديلات

عاشور يحقّل المبارك والحجرف المسؤولية السياسية لعدم تطبيق قرار إنهاء الخدمات للقياديين بشكل سليم



صالح عاشور

متعددة في الوزارة ينتظرون الترقية لأهم، وبين ان قرارات الوزير تقتل الكفاءات وتدمر طموح الموظف الكويتي في مكان عمله.

المساواة احد البنود الاساسية في الدستور الكويتي، مشيراً الى ضرورة تطبيق هذا القرار على غير الكويتيين الذين تجاوزت خدمتهم 30 و35 عاماً مع كل الاحترام لهم، وذلك من باب الأولى لتصبح سياسة عامة في الدولة.

حقّل النائب صالح عاشور المسؤولية السياسية لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير التربية د.نايف الحجرف عدم تطبيق قرار إنهاء الخدمات للقياديين بشكل صحيح وسليم على جميع الوزراء والمواطنين، وخصوصاً وزير التربية في تطبيق القرار فضلاً عن تعيينات الوكلاء في وزارته من خارج التربية قائلاً: «لا يعني الاستقرار السياسي وضوح مجلس الأمة لمجلس الوزراء».

وحقّل عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والمسؤولية السياسية، قائلاً: ان طبقت هذا القرار وانتهت خدماتهم وهي وزارة مهمة وتعتبر صعب التنمية والتقدم والتطور، متسائلاً: ان الاخ وزير التربية مع كل الاحترام له هل طبق هذا القرار على جميع موظفي وزارته؟ وهو ما لم لا يفعله.

ولفت الى ان وزارة التربية طبقت هذا القرار وانتهت خدماتهم وهي وزارة مهمة وتعتبر صعب التنمية والتقدم والتطور، متسائلاً: ان الاخ وزير التربية مع كل الاحترام له هل طبق هذا القرار على جميع موظفي وزارته؟ وهو ما لم لا يفعله.

وحقّل عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والمسؤولية السياسية، قائلاً: ان طبقت هذا القرار وانتهت خدماتهم وهي وزارة مهمة وتعتبر صعب التنمية والتقدم والتطور، متسائلاً: ان الاخ وزير التربية مع كل الاحترام له هل طبق هذا القرار على جميع موظفي وزارته؟ وهو ما لم لا يفعله.

وحقّل عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والمسؤولية السياسية، قائلاً: ان طبقت هذا القرار وانتهت خدماتهم وهي وزارة مهمة وتعتبر صعب التنمية والتقدم والتطور، متسائلاً: ان الاخ وزير التربية مع كل الاحترام له هل طبق هذا القرار على جميع موظفي وزارته؟ وهو ما لم لا يفعله.

وحقّل عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والمسؤولية السياسية، قائلاً: ان طبقت هذا القرار وانتهت خدماتهم وهي وزارة مهمة وتعتبر صعب التنمية والتقدم والتطور، متسائلاً: ان الاخ وزير التربية مع كل الاحترام له هل طبق هذا القرار على جميع موظفي وزارته؟ وهو ما لم لا يفعله.

وحقّل عاشور سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير التربية والمسؤولية السياسية، قائلاً: ان طبقت هذا القرار وانتهت خدماتهم وهي وزارة مهمة وتعتبر صعب التنمية والتقدم والتطور، متسائلاً: ان الاخ وزير التربية مع كل الاحترام له هل طبق هذا القرار على جميع موظفي وزارته؟ وهو ما لم لا يفعله.

بعض الوزراء لا يطبقون قرارات مجلس الوزراء

مجلس الوزراء



عسكر الخصب

عسكر: خصم 20% من قيمة فواتير الكهرباء والماء الشهرية عن المتقاعدين

عسكر: خصم 20% من قيمة فواتير الكهرباء والماء الشهرية عن المتقاعدين

عسكر الخصب

عسكر الخصب

عسكر الخصب

قال إن نصف ميزانية الوزارة تذهب إلى أدوية تالفة الطاحوس: وزير الصحة لا يعرف ما يدور في وزارته من أمور تضر بالمال العام



اسماء الطاحوس

الصحة «بغطي» مثل هذه الأمور، ويتحاشى إظهارها». واستغرب الطاحوس: «الدفاع المستعتمت حتى قبل بعض النواب من رئيس الوزراء، ومحاولتهم التأثير على الاستجواب المقدم ضد، وكانهم كوميون أكثر من الحكومة، ويبدلون أقصى الجهد من أجل ضرب الاستجواب. علماً بان الحكومة بإمكانها الدفاع عن نفسها، ويستطيع رئيس الوزراء صعود المنصة، إلا ان البعض يحاول أن يظهر على أنه الشخصيّة الغدّة والمدافع المستعتمت حتى بين رئيس الوزراء أتة معه، والشيخ جابر المبارك يعلم من هو معه، ومن هو الصادق، ومن الملتون، ومن يحابي، ومن يريد ان يظهر اني محام، علماً بان رئيس الوزراء لا يحتاج الى محام، وإنما يحتاج اي القول: اصعد المنصة»، فذلك يقول ويقوي الحكومة، وان صعد سيعرض أمام الشعب

تقدم النائب عسكر العززي باقتراح برغبة قال في مقدمته إنه ونظراً لما يعانيه المواطنون المتقاعدون عن العمل من غلاء المعيشة في الظروف الحالية مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وتقديراً لما قدموه لبلدنا لمدة 25 سنة وأكثر كرسوماً في العمل في مؤسسات وزارات الدولة.

تقدم النائب عسكر العززي باقتراح برغبة قال في مقدمته إنه ونظراً لما يعانيه المواطنون المتقاعدون عن العمل من غلاء المعيشة في الظروف الحالية مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وتقديراً لما قدموه لبلدنا لمدة 25 سنة وأكثر كرسوماً في العمل في مؤسسات وزارات الدولة.

عسكر الخصب

عسكر الخصب

عسكر الخصب

الحكومة كسرت المادة 99 من الدستور ولم تجب عن الأسئلة النيابية العدساني: لن أجامل على مصلحة البلد والحكومة مخطئة بقناعها أن المجلس لن يحاسبها



رياض العدساني

نفسه رغم ان المادة 20 من الدستور تنص على تحقيق الرفاه للمواطنين خاصة في ظل الفوائض المالية للميزانية التي بلغت في السنوات الماضية أكثر من 8 مليارات دينار الى ان بلغت في السنة الماضية 2012 ما قيمته 12 مليار دينار على هذا الاساس وجهت سؤالاً لرئيس مجلس الوزراء عن سبب تراجع البلاد وارتفاع مؤشر الفساد، إضافة الى ما هي الخطط المستقبلية لرفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه للمواطنين وفقاً للمادة 20 من الدستور والذي ايضا لا يجب عن هذا السؤال بحجة انها ليست من مسؤوليات كرئيس لمجلس الوزراء والسؤال الهم: ان من مسؤوليات من اذا كان هذا الامر ليس من مسؤوليات الشيخ جابر المبارك؟

أكد النائب رياض العدساني ان الحكومة اليوم أثبتت انها غير متعاونة (وكسرت المادة 99 من الدستور) فقد وجهنا أسئلة عدة ولم تتم الإجابة عليها الى الآن ونصر على عدم الإجابة، ومن أهم هذه الأسئلة بشأن (خطة التنمية) وفشلها والتي صرفت عليها 7,5 مليارات دينار، والتي طلب من وزيرة التنمية والتخطيط إجابة مفصلة عن المشاريع التي نفذت منذ بداية اقرار الخطة والمشاريع التي أتمت عقودها وأوجه الصرف والأوامر التغييرية وما أسببها وما هي التكلفة المادية لهذه الأوامر.

وأوضح العدساني في تصريح امس بمجلس الأمة اذا ما قارنا ما صرفته الكويت بدول مجلس التعاون الخليجي وحجم الأموال المصروفة التي ذكرتها وزيرة التنمية رولا دشنتي والتي بلغت 7,5 مليارات دينار لا نجد لها أثراً على أرض الواقع والتي لم يتلمسها المواطن في أي شيء، لافتاً الى ان الأمثلة كثيرة على المشاريع الضخمة التي نفذت في دول الخليج وعلى سبيل المثال مدينة اللؤلؤة في قطر التي صرفوا عليها 5 مليارات دينار وهي عبارة عن جزيرة دفان و15 ألف وحدة إسكانية بما فيها بنايات ومرافق عامة وكذلك في الإمارات العربية المتحدة صرفوا مليار دينار على مشاريع نفذت في دبي مثل برج خليفة والبحيرة الصناعية والمول التجاري والبنايات.

وأشار العدساني الى تعطيل آخر للمادة 100 من الدستور تمارسه الحكومة، اذا كانت الاستئلة لا تتم الاجابة عنها فكيف تكون لدينا ثقة في الحكومة بالاجابة عن مساور الاستجواب وفقاً للمادة 100 اذا كان أداء السؤال معطل ولا يريدون الاجابة بحجج غير مقنعة كالسرية وعدم الدستورية هل تصبح لدينا ثقة بانهم سيجيبون على محاور الاستجواب.

وانتقد العدساني بعض النواب الذين لاموه على الاستعجال حتى تقديم الاستجواب حسب رأيهم فالرد على هذا الرأي هو أن طوال ستة اشهر اثناء بطلان المجلس الأول ثم ستة اشهر اخرى بعد ابطال المجلس الثاني «الودود» ثم شهرين حتى اجريت الانتخابات الاخيرة ثم بعدها ثلاثة شهور كان المجلس الحالي حتى عطلة نيابية وبعدها وجهنا اسئلة عدة لم يتم الاجابة عنها وبرنامج الحكومة أت متأكلاً منتهالكا مترديا وكل القطاعات في الدولة تشهد تردياً كالتعليم والصحة والسكان والبنية التحتية نريد انجازاً واحداً تحقق خلال هذه الفترة موجهها سؤاله لرئيس مجلس الوزراء هل تستطيع ان تأتي بانجاز واحد يخالف هذا الكلام اثناء توليك النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السابق وكذلك اثناء توليك لرئاسة مجلس الوزراء بل على العكس في عهدك ارتفع مؤشر الفساد ليجعل الكويت تتراجع من مركز

وأشار العدساني الى تعطيل آخر للمادة 100 من الدستور تمارسه الحكومة، اذا كانت الاستئلة لا تتم الاجابة عنها فكيف تكون لدينا ثقة في الحكومة بالاجابة عن مساور الاستجواب وفقاً للمادة 100 اذا كان أداء السؤال معطل ولا يريدون الاجابة بحجج غير مقنعة كالسرية وعدم الدستورية هل تصبح لدينا ثقة بانهم سيجيبون على محاور الاستجواب.

وانتقد العدساني بعض النواب الذين لاموه على الاستعجال حتى تقديم الاستجواب حسب رأيهم فالرد على هذا الرأي هو أن طوال ستة اشهر اثناء بطلان المجلس الأول ثم ستة اشهر اخرى بعد ابطال المجلس الثاني «الودود» ثم شهرين حتى اجريت الانتخابات الاخيرة ثم بعدها ثلاثة شهور كان المجلس الحالي حتى عطلة نيابية وبعدها وجهنا اسئلة عدة لم يتم الاجابة عنها وبرنامج الحكومة أت متأكلاً منتهالكا مترديا وكل القطاعات في الدولة تشهد تردياً كالتعليم والصحة والسكان والبنية التحتية نريد انجازاً واحداً تحقق خلال هذه الفترة موجهها سؤاله لرئيس مجلس الوزراء هل تستطيع ان تأتي بانجاز واحد يخالف هذا الكلام اثناء توليك النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السابق وكذلك اثناء توليك لرئاسة مجلس الوزراء بل على العكس في عهدك ارتفع مؤشر الفساد ليجعل الكويت تتراجع من مركز

وانتقد العدساني بعض النواب الذين لاموه على الاستعجال حتى تقديم الاستجواب حسب رأيهم فالرد على هذا الرأي هو أن طوال ستة اشهر اثناء بطلان المجلس الأول ثم ستة اشهر اخرى بعد ابطال المجلس الثاني «الودود» ثم شهرين حتى اجريت الانتخابات الاخيرة ثم بعدها ثلاثة شهور كان المجلس الحالي حتى عطلة نيابية وبعدها وجهنا اسئلة عدة لم يتم الاجابة عنها وبرنامج الحكومة أت متأكلاً منتهالكا مترديا وكل القطاعات في الدولة تشهد تردياً كالتعليم والصحة والسكان والبنية التحتية نريد انجازاً واحداً تحقق خلال هذه الفترة موجهها سؤاله لرئيس مجلس الوزراء هل تستطيع ان تأتي بانجاز واحد يخالف هذا الكلام اثناء توليك النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء السابق وكذلك اثناء توليك لرئاسة مجلس الوزراء بل على العكس في عهدك ارتفع مؤشر الفساد ليجعل الكويت تتراجع من مركز